



دائرة مراقبة الشركات
Companies Control Department

رقم مس

٢٠١٧/٥/٤

٦٦٣٤٤٦٦

٢٠١٧/٥/٤



٢٨٨٦

الرقم: ش/م ١١/١١
التاريخ: ٢٠١٧/٥/٤

السيد رئيس مجلس ادارة شركة التأمين الاردنية مع م
(جبل عمان) ص.ب (٢٧٩) عمان (١١١٨) الاردن
فاكس (٤٦٣٤١٦٦) ١٥٠١٢

لجنة جماعة و بعد

اشارة الى كتاب معالي وزير الصناعة والتجارة والتموين رقم ٢٠١٧/٥/٢ تاريخ ٢٠١٧/٥/٢ والمتضمن ضرورة عدم تنفيذ قرار الهيئة العامة بتوزيع ارباح نقدية على المساهمين بقيمة (١.٨) مليون دينار المتخذ ضمن بند ما يستجد من اعمال في الاجتماع المنعقد بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ وفقاً للأسباب المذكورة في الكتاب المشار له اعلاه والمرفق صورة عنه.

وعليه يترتب عليكم تزويدي بالوثائق اللازمة وبما يثبت عدم قيام ادارة الشركة بتنفيذ قرار الهيئة العامة المذكور اعلاه وذلك خلال مدة اقصاها اسبوع من تاريخه.

وأقبلوا فائق الاحترام،،،

~~مراقب عام الشرعات~~

رمزي نزهه



نسخة/ لوزارة الصناعة والتجارة والتموين /ادارة التأمين.

نسخة/ لمعالي رئيس هيئة الأوراق المالية.

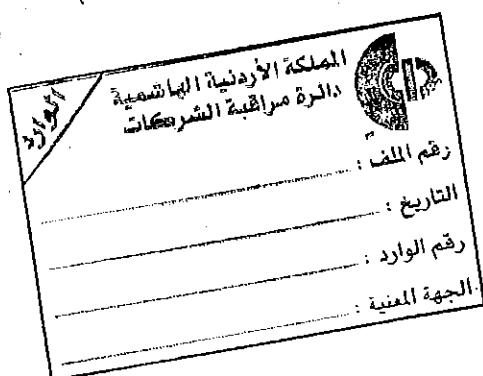
نسخة/ للسادة بورصة عمان.

نسخة/ لمراكز إيداع الأوراق المالية.

معاهدة

٢٠١٧/٥/٤

Fax from :



وزارة الصناعة والتجارة والتموين

قم ۱۰۵

تاریخ

موافق

السادة شركة التأمين الأردنية المحترمين

عاجل جداً

الموضوع: قرار الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية

بالإشارة إلى قرارات اجتماع الهيئة العامة العادي لشركتكم بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢٧ والذي تضمن توزيع أرباح نقدية على المساهمين وبنسبة (٦%) من رأس المال المصرح به والمدفوع، فإننا نؤكد على ضرورة عدم تنفيذ قرار الهيئة العامة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين وقيمة (١,٨) مليون دينار وضرورة تزويد الوزارة بما يثبت عدم تنفيذ قرار الهيئة العامة المشار إليه، وذلك للأسباب التالية:-

١. مخالفة أحكام الفقرة (ج) من المادة (٣٨) من قانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته والتي تنص على أنه " لا يجوز للهيئة العامة لمساهمي الشركة توزيع أرباح تزيد على ما تضمنته الحسابات والبيانات الموفق عليها بمقتضى الفقرة (ب) من هذه المادة ."
 ٢. مخالفة تعليمات إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠١١ الصادرة بالاستناد لأحكام المادتين (٨) و(١٢) من قانون الأوراق المالية رقم (٦٧) لسنة ٢٠٠٢ الصادر بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٤٠/١١) تاريخ ٢٠١١/١/١٨ والمعدلة بموجب قرار مجلس المفوضين رقم (٤٧٢) تاريخ ٢٠١١/١١/٢، حيث أن البيانات المالية الختامية للشركة (قائمة التغيرات في حقوق المساهمين) كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ والموفق عليها من قبلنا أظهرت وجود أرباح مدورة بقيمة (٤,٨٤٢,٧٢٧) دينار مقسمة إلى أرباح متحققة قابلة للتوزيع بقيمة (٢,٤٩٥,٥٤٨) وأرباح غير متحققة وهي غير قابلة للتوزيع بقيمة (٢,٣٤٨,١٧٩.) دينار والتي تشمل ما يلى:-
 ٣. ٨٠١,٠٤٢ دينار كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ يمثل منافع ضريبية موجلة مقيد التصرف بها.

Fax from :



مُرْسَلٌ إِلَيْكُمْ مِّنْ بَانِيَةِ الْأَرْدُنِ

فِي
رِبَع
وَالْقَاعِدَةِ

بـ. ١,٥٤٧,١٣٧ دينار كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ يمثل أثر التطبيق المبكر للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (٩) والذي يمثل فروقات إعادة تقييم بحظر التصرف به لحين تحققه وذلك بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية.

كما تم الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق المساهمين عن التالي:

جـ. بموجب تعليمات هيئة الأوراق المالية بحظر التصرف بمبلغ يعادل رصيد التغير المتراكم في القيمة العادلة السالب والذي يبلغ ٦,١٦١,٣١٥ دينار كما في ٢٠١٦/١٢/٣١ بعد الأخذ بعين الاعتبار ما ورد في الفقرة (ب) أعلاه.

وعليه يستثنى من الأرباح القابلة للتوزيع على المساهمين ما قيمته (٦,١٦١,٣١٥) دينار والتي تتجاوز قيمة الأرباح المدورة وذلك بموجب تعليمات إثبات القيمة والتصرف بفائض إعادة التقييم لسنة ٢٠١١ المشار إليها أعلاه.

٣. ارتكاب الشركة مخالفات لقانون تنظيم أعمال التأمين رقم (٣٢) لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته والتعليمات الصادرة بمقتضاه، وحسب النقاط الواردة أدناه، علماً بأن عملية توزيع أرباح نقدية بـ (١,٨) مليون دينار ستزيد من

التجاوزات المذكورة:-

إـ. مخالفة الشركة لأحكام الفقرة (ا) من المادة (٤) من تعليمات "فتح فرع شركة التأمين داخل المملكة وخارجها" رقم (٦) لسنة ٢٠٠٥، حيث انخفضت نسبة هامش الملاعة لأعمال الشركة على المستوى المجمع عن النسبة المحددة الواردة في التعليمات أعلاه وبالغة (٢٠%)، حيث بلغ هامش الملاعة بعد طرح التجاوزات في تعليمات الاستثمار (١٢٩%).

بـ. أحكام الفقرة (ا) من المادة (٧) من التعليمات المشار إليها أعلاه حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية بما فيها الأسهم والسدادات وإسناد القرض وودائع بالبنوك الأجنبية غير المصنفة ضمن المجموعة الأولى حسب تعليمات هامش الملاعة ووفقاً للقرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٢ كقرار إرشادات

Fax from :



وزارتا الصناعة والتجارة والتخطيط

تعليمات هامش الملاعة" ما نسبته (٢٩%) من إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح النقدية المقترن توزيعها بقيمة تجاوزت حوالي (١٠) مليون دينار، علماً بأن الحد الأعلى المسموح به بموجب هذه التعليمات هو (١٠%) من إجمالي حقوق الملكية مطروحاً منها الأرباح المقترن توزيعها. أحكام المادة (١٢) من التعليمات المشار إليها أعلاه، حيث بلغ العجز في الاستثمارات المقبولة المقابلة لصافي المخصصات الفنية حوالي (١٠) مليون دينار.

وأقبلوا فائق الاحترام،

م. يعرب القضاة

وزير الصناعة والتجارة والتموين
الأمين العام للمجلس
وزير الشئون الاجتماعية

نسمة / ملخص الأوراق المالية